

شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
وتقرير فحص المحدود عليها



المحتويات	الصفحة
تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية الدورية المجمعة	-
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة	٢٧/١
قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المجمعة	٢٧/٢
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة	٢٧/٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المجمعة	٢٧/٤
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة	٢٧/٥
الإيضاحات والسياسات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة	٢٧/٢٧-٦



تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المجمعة المرفقة لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٦ والقوائم المالية الدورية المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وغيرها من أهم الايضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقره لفت الانتباه

تم اعتماد تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ من قبل مراقب الحسابات آخر، والذي أصدر تقرير باستنتاج غير متحفظ في ٢٩ مايو ٢٠٢٥.

القاهرة في ١٤ يونيو ٢٠٢٦

مراقب الحسابات

محمد كمال الضوي

سجل المحاسبين بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٣٤



قائمة المركز المالي الدورية المجمعة

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٣/٣١	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
			الأصول
			الأصول الغير متداولة
٥,٧٩٠,٤١٠	٥,٨٤١,٧٣٢	(٤)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٤٢٧,٨٦٦	٣٣٧,٦٦٥	(٥)	أصول حق إنتفاع (بالصافي)
٣٢٥,٨٢٧	٥١٩,٣٩٧		أصول ضريبية مؤجلة
٦,٥٤٤,١٠٣	٦,٦٩٨,٧٩٤		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٤٤,٦٣٣,٢٩٧	٤٩,٦٥٣,٣٢٠	(٦)	أعمال تحت التنفيذ
٥,٩٢٦,٧٨٩	٤,٠١٣,٢٨٦	(٧)	العملاء
٧,٨٧١,٧٩٩	٩,٨٦٥,٩٩٣	(٨)	المدينون وأرصدة مدينة أخرى
٥,١٨٥,٧٧٨	٦,٢٩٦,٨٣٧	(٩)	النقدية ومافي حكمها
٦٣,٦١٧,٦٦٣	٦٩,٨٢٩,٤٣٦		مجموع الأصول المتداولة
٧٠,١٦١,٧٦٦	٧٦,٥٢٨,٢٣٠		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والإلتزامات
			حقوق الملكية
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٠)	رأس المال المنقوع
٤٧٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠		علاوة الأصدار
٤٩٩,٧٦٣	٦٧٢,٥٧٤		احتياطي قانونى
(١٢,٦٩٣,٦٥٨)	(١١,٢٢٥,٠٤٧)		(خسائر) مرحلة
٢,٧٢٣,٣٣٠	٥,٥٦٨,٧٣٤		الفروق المترجمة الناتجة من ترجمة العملات الأجنبية
١,٦٤١,٤٢٢	(٥,٣١٠,٤٢٠)		(خسائر)/أرباح الفترة / العام
٤٢,٦٤٥,٨٥٧	٤٠,١٨٠,٨٤١		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات الغير متداولة
٨٧,٨٦٤	٣٠,٤٠٦	(٥)	التزامات عقود التأجير - غير المتداول
٨٧,٨٦٤	٣٠,٤٠٦		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٨٧٥	٣,٢٣٩	(١١)	بنوك دائنة
١,٧٩٣,٧٤٩	٢,١٠١,٤٤٧	(١٢)	المخصصات
٨,٦٣٢,٨٨١	١٠,٢٢٧,٣٩٢	(١٣)	الموردون
٤,٢٨١,٧٤٦	٣,٦٠٤,٩٨٠	(١٤)	مصلحة الضرائب وهيئة الزكاة
٧,٥٥٢,٤٠٩	١٣,٣٢٥,٩٦٢	(١٥)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٤٠٣,٧٨٧	٣٦٨,٤٧٤	(٥)	التزامات عقود التأجير - المتداول
٤,٧٦٢,٥٩٨	٦,٦٨٥,٤٨٩	(١٦)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٧,٤٢٨,٠٤٥	٣٦,٣١٦,٩٨٣		مجموع الإلتزامات المتداولة
٢٧,٥١٥,٩٠٩	٣٦,٣٤٧,٣٨٩		مجموع الإلتزامات
٧٠,١٦١,٧٦٦	٧٦,٥٢٨,٢٣٠		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات



- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

م/ تامر فؤاد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

أ/ داليا عمر

العضو المنتدب

داليا عمر

أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

عبده احمد عبده

الأرباح أو الخسائر الدورية المجمعة

من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	إيضاح	
٣,٧٠٧,٣٥٤	١٢,٧٧٠,٩٠٠		الإيرادات
(١,٦٦٦,٢٧٠)	(١٣,٤٠٠,١٦٢)		(يخصم)
٢,٠٩١,٠٨٤	(٦٢٩,٢٦٢)		تكلفة الإيرادات
			مجموع الربح
			يضاف / (يخصم)
--	٨,٠٨٠		إيرادات أخرى
(٤,٦٦٦,٦١٩)	(٤,٤٥٢,١٦٧)	(١٧)	مصرفات إدارية وعمومية
(٩٠,٨٩٦)	(١٧١,٩٣٧)	(٩) (٨) (٧)	الخسائر انقماشية متوقعة
--	(١٢٧,٤٥٦)	(١٢)	مخصصات مكونة
(٢,٦٦٦,٤٣١)	(٥,٣٧٢,٧٤٢)		صافي خسائر النشاط
			يضاف / (يخصم)
--	(١٦,٣٥٠)		خسائر رأسمالية
٦٤٥,٦٥٣	٦٧,٨٢٩		إيرادات تمويلية
--	(٢٤,٤٢٩)	(٥)	قائدة التزام التأجير
(٢١,١٥٢)	--		تكاليف تمويلية
٦٢٤,٥٠١	٢٧,٠٥٠		صافي إيرادات تمويلية
(٢,٠٤١,٩٣٠)	(٥,٣٤٥,٦٩٢)		صافي خسائر الفترة قبل الضرائب
			يضاف / (يخصم)
٥٣٥	٣٥,٢٧٢		ضرائب المؤجلة
(٢,٠٤١,٣٩٥)	(٥,٣١٠,٤٢٠)		صافي خسائر الفترة بعد الضرائب
(٠,٠٠٤١)	(٠,٠١٠٦)	(١٨)	النصيب الأساسي للسهم في صافي خسائر الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متعمداً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

م/ تامر فؤاد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

أ/ داليا عمر

العضو المنتدب

داليا عمر

أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

عبده احمد عبده



قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة

من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	
(٢,٠٤١,٣٩٥)	(٥,٣١٠,٤٢٠)	صافي خسائر الفترة
٥٢٣,٩١٣	٢,٨٤٥,٤٠٤	يضاف:
(١,٥١٧,٤٨٢)	(٢,٤٦٥,٠١٦)	الفروق المترجمة الناتجة من ترجمة العملات الأجنبية
		إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

م/ تامر فؤاد عثمان
رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

أ/ داليا عمر

العضو المنتدب

داليا عمر

أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

عبده احمد عبده



شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية "شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المجمعة

الإجمالي جنيه مصري	أرباح للفترة جنيه مصري	فرق ترجمة لبيان اجنبي جنيه مصري	الخصم للفترة جنيه مصري	الإحتياطي قدرتي جنيه مصري	علاوة الأصدار جنيه مصري	مسند تحت حساب زيادة رأس المال		رأس المال المملوك جنيه مصري
						جنيه مصري	جنيه مصري	
٤١,٥١٢,٦٧٦	(٦,٦٨٧,٠٠٠)	٣,١٥١,٩٢٩	(٥,٩٧٦,٠١٦)	٤٩٩,٧٦٣	--	٢١,٥٢٥,٠٠٠	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
--	--	--	--	--	--	--	--	العمليات مع مساهمي الشركة
(٥٠,٠٠٠)	--	--	--	--	٥٢٥,٠٠٠	(٢١,٥٢٥,٠٠٠)	--	الحول إلى احتياطي قدرتي
--	--	--	--	--	(٥٠,٠٠٠)	--	--	زيادة رأس قبل
٤١,٤٦٣,٦٧٦	(٦,٦٨٧,٠٠٠)	٣,١٥١,٩٢٩	(٥,٩٧٦,٠١٦)	٤٩٩,٧٦٣	--	--	--	مصاريف علاوة أصدار
--	--	--	--	--	٤٧٥,٠٠٠	--	--	الحول إلى (الخصم) للفترة
--	--	--	--	--	--	--	--	اجملي عمليات مع مساهمي الشركة
(١,٥٤٨,١٢٤)	--	--	(١,٥٨٧,٠٠٠)	--	--	--	--	بنود الدخل الشامل
(١,٥٤٨,١٢٤)	--	٥٢٣,٩١٣	(٣٠,١٢٢)	--	--	--	--	تحويل أرباح عام ٢٠٢٤ لخصم المرحلة
٣٩,٩١٥,٥٥٢	--	٥٢٣,٩١٣	(١,٧١٧,١٢٢)	--	--	--	--	تسويات على الخصم المرحلة
--	--	٣,١٧٥,٨٤٢	(١٢,٦٩٣,٦٥٨)	٤٩٩,٧٦٣	--	--	--	اجملي الدخل الشامل
--	--	--	--	--	٤٧٥,٠٠٠	--	--	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥
٤٢,٦١٥,٨٥٧	١,٦٤١,٤٢٢	٢,٧٢٣,٧٣٠	(١٢,٦٩٣,٦٥٨)	٤٩٩,٧٦٣	٤٧٥,٠٠٠	--	--	عن الفترة المالية المنتهية في
--	(١,٦٤١,٤٢٢)	--	١,٦٤١,٤٢٢	--	--	--	--	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٦
--	--	--	(١٧٢,٨١١)	١٧٢,٨١١	--	--	--	العمليات مع مساهمي الشركة
--	--	--	١,٤٦٨,١١١	١٧٢,٨١١	--	--	--	الحول إلى (الخصم) للفترة
--	--	--	--	--	--	--	--	الحول إلى الاحتياطي القدرتي
(٥,٣١٠,٤٢٠)	(٥,٣١٠,٤٢٠)	--	--	--	--	--	--	اجملي عمليات مع مساهمي الشركة
٢,٨٤٥,٤٠٤	--	٢,٨٤٥,٤٠٤	--	--	--	--	--	الدخل الشامل
(٢,٤٦٥,٠١٦)	(٥,٣١٠,٤٢٠)	٢,٨٤٥,٤٠٤	--	--	--	--	--	أرباح الفترة
٢,٠٦٨,٨٤١	(٥,٣١٠,٤٢٠)	٥,٥٦٨,٧٣٤	(١١,٢٢٥,٠١٧)	٦٧٢,٥٧٤	١٧٥,٠٠٠	--	--	بنود الدخل الشامل الأخر
--	--	--	--	--	--	--	--	اجملي الدخل الشامل
--	--	--	--	--	--	--	--	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٦

- الإيضاحات والبيانات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متعمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معيار.



أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

أ/ داليا عمر

المعصو المنتدب

م/ تامر فؤاد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦		إيضاح
من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	
(٢٠,٤١,٩٣٠)	(٥,٣٤٥,٦٩٢)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١١١,١٤٧	١٦٩,٨٢٢	صافي أرباح / (خسائر) الفترة قبل الضريبة
—	٩٠,٢٠١	تسويات لمقابلة صافي الأرباح / (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
—	١٧١,٩٣٧	إهلاك الأصول الثابتة
٩٠,٨٩٦	١٢٧,٤٥٦	إهلاك أصول حق الانتفاع
—	١٦,٣٥٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة
—	٢٤,٤٢٩	المكون من المخصصات خلال الفترة
(٦٤٥,٦٥٣)	(٦٧,٨٢٩)	خسائر رأسمالية
٢١,١٥٢	—	فوائد التزام عقد التأجير
(٢,٤٦٤,٣٨٨)	(٤,٨١٣,٣٢٦)	فوائد دائنة
(٤,٦٥٢,٢٧٦)	(٥,٠٢٠,٠٢٣)	فوائد تمويلية
(٨٧٠,٠٤٢)	١,٧٦٥,٧٤٣	التغير في أعمال تحت التنفيذ
(٢٤١,٩٧٠)	(١,٩٩٧,٥١٦)	التغير في العملاء
٧٨٩,٤٠٦	١,٥٩٤,٥١١	التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٦٧٥,١٥٥	١,٩٢٢,٨٩١	التغير في الموردين
(٥٩٥,٧٦٦)	(٦٧٦,٧٦٦)	التغير في الدائنتون والأرصدة الدائنة الأخرى
(٨٧٣,٥٤٢)	٥,٧٧٣,٥٥٣	التغير في مصلحة الضرائب
(٣٠,٦٤٢)	—	التغير في أطراف ذات علاقة
(٨,٢٦٤,٠٦٥)	(١,٤٥٠,٩٣٣)	ضريبة الدخل المسندة
(٧٢,٥٥٠)	(٧٣,٢٢٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
—	١٠,٢٨٣	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٦٤٥,٦٥٣	٦٧,٨٢٩	مدفوعات لأقتناء أصول ثابتة
٥٧٣,١٠٣	٤,٨٨٤	متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٢١,١٥٢)	—	متحصلات من فوائد دائنة
(٥,٨٨٠)	٢,٣٦٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
—	(١١٧,٢٠٠)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٥٠,٠٠٠)	—	(مدفوعات) فوائد مدينة
(٧٧,٠٣٢)	(١١٤,٨٣٦)	(مدفوعات) إلى بنوك دائنة
(٧,٧٦٧,٩٩٤)	(١,٥٦٠,٨٨٥)	(مدفوعات) لالتزام عقود التأجير
٢٠,٥٧٧,١٣٣	٥,١٨٥,٧٧٨	(مدفوعات) إصدار أسهم
—	(٢٠,٨٨١)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٥٢٣,٩١٣	٢,٦٩٢,٨٢٥	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٣,٣٣٣,٠٥٢	٦,٢٩٦,٨٣٧	النقدية وما في حكمها أول الفترة
		أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأثير فروق الترجمة
		النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

م/ تامر فؤاد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

أ/ داليا عمر

العضو المنتدب

داليا عمر

أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

عبده احمد عبده



الإيضاحات والسياسات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

١- نبذة عن الشركة

١.١. تأسيس الشركة :

١.١.١. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (المسيطرة)

تأسست شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية (شركة مساهمة مصرية) وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية، وتم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٥٦٩٣ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠.

١.١.٢. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (التابعة) :
تأسست شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) وتم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٠١٠٨٧٧٥٩٥ - ٢ مارس ٢٠٢٣.

١.٢. غرض الشركة :

١.٢.١. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (المسيطرة)

يتمثل غرض الشركة في:

- * إدارة المشروعات والشركات والاستثمارات في إدارتها.
- * القيام بأعمال التركيبات الميكانيكية والكهربوميكانيكية والتركيبات المعدنية المتنقلة بكافة أنواعها.
- * القيام بأعمال مقاولات البناء والتشييد والتشطيبات والدهانات والعزل.
- * القيام بأعمال تدريب العمالة وتوريد المعدات والخامات وكافة المستلزمات المتعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
- * أعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية.
- * القيام بأعمال التفتيش الهندسي ومراقبة الجودة وما يستلزمها من اختبارات متعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
- * دورات تدريبية في المجالات الهندسية والفنية المختلفة وما يلزمها من عقد الاختبارات ومنح شهادات الكفاءة.
- * تجارة وتوزيع السلع والخامات ومواد البناء وقبول التوكيلات التجارية في كافة المجالات.
- * الاستيراد والتصدير.

* الاستثمار والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الاستثمار الخدمية والتجارية والصناعية مع عدم الإخلال بالمادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادتين ١٢٠ و ١٢١ من لائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

٢.٢.١. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (التابعة) :

يتمثل غرض الشركة في :

- * مقاولات عمومية وخدمات عامة.
- * تركيبات أعمال معدنية.
- * الإنشاءات العامة للمباني السكنية.
- * الإنشاءات العامة للمباني الغير سكنية ، وتشمل (المدارس ، المستشفيات ، الفنادق ،)
- * إنشاءات المطارات ومرافقها.
- * الإنشاءات العامة للمباني الحكومية.
- * إنشاءات المباني الجاهزة في المواقع.
- * إنشاء الطرق والشوارع والأرصفة ومستلزمات الطرق
- * إنشاء الجسور والأنفاق
- * إنشاء خطوط السكك الحديدية
- * إنشاء مهابط الطائرات.
- * إصلاح وصيانة الطرق والشوارع والأرصفة ومستلزمات الطرق.
- * تمديد أنابيب النفط والغاز.
- * تمديدات خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة.
- * إنشاء المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه.
- * إنشاء قنوات الري والسقي وإبراج تخزين المياه الرئيسية.
- إنشاء محطات الطاقة الكهربائية والمحولات.
- إنشاء محطات تكرير البترول والبتروكيماويات والمصافي.
- إنشاء أرصفة الموانئ والمرافق البحرية.
- إنشاء السدود.



١,٣ عنوان الشركة

- ١,٣,١ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (المسيطرة)
٥٢ شارع نجاتي سراج - الحي الثامن - مدينة نصر الدور الثاني شقة رقم ٢٠٣
١,٣,٢ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (التابعة):
٧٨٢٥ إبراهيم الطاسات الفوطه - الرياض - المملكة العربية السعودية

١,٤ اعتماد القوائم المالية:

تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية ٣١ مارس ٢٠٢٦ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/١٣

١,٥ قيد الشركة ببورصة النيل:

١,٥,١ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (المسيطرة)

تم قيد الشركة بالبورصة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٤/٠٨/٢٧.

١,٦ مدة الشركة:

١,٦,١ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (المسيطرة)

تبلغ مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ٢٠٠٨/١١/٢٠ إلى ٢٠٣٣/١١/١٩ طبقاً للسجل التجاري رقم ٣٥٦٩٣ القاهرة.

١,٦,٢ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (التابعة):

تم قيد الشركة بالسجل التجاري في ٢٠٢٣/٣/٢ و يتم تجديد الترخيص الاستثماري سنوياً.

٢. أسس إعداد القوائم المالية:

٢,١ أسس القياس

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المصرية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للتقارير الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وفي ضوء القوانين المصرية السارية لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال المحدودة شركة الشخص الواحد.
- ولا يوجد اختلاف بين أسس القياس للشركتين.

عملة التعامل وعملة العرض:

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة المسيطرة
- والعملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الريال السعودي والذي يمثل عملة التعامل للشركة التابعة

٢,٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

- يتطلب إعداد القوائم المالية الشركة من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والأيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٢,٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس الأصل.

تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.



٢. أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية.

- ٢.٢ أسس إعداد القوائم المالية المجمعة
- ٢.٢.١ أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية والقوانين ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار الفترة المالية إلا إذا ذكر خلاف ذلك ، وإعداد القوائم المالية مسنولة إدارة الشركة.
- ٢.٢.٢ يتم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والإلتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة التي تتمثل فيما يلي :
 - الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
 - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
 - المشتقات المالية
 - يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المعلن لها في تاريخ المركز المالي وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي ليس لها سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية وأسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو الرجوع للقيمة الحالية لأداء المالية مشابهة تقريباً للأداء المالية التي تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.
- ٢.٢.٣ يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام التقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والإلتزامات والإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية ، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال الفترة ، وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراسات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة لإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.
- ٢.٣ أسس تجميع القوائم المالية
- تتضمن القوائم المالية المجمعة الأصول والإلتزامات وناتج أعمال الشركة التابعة لها (شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة شركة الشخص الواحد) والتي تسيطر عليها بنسبة ١٠٠٪
وقد أعدت القوائم المالية وفقاً للأسس التالية :
 - يتم تجميع القوائم للشركة المسيطرة والشركة التابعة بتجميع البنود المتشابهة بين الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات
 - يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة بين كافة شركات المجموعة وكذا الأرباح الغير محققة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بينهم.
 - يتم المحاسبة عن الشركات الشقيقة بطريقة حقوق الملكية لأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة.
 - يتم إثبات حقوق الأقلية المتمثلة في حصصهم في صافي أصول الشركة التابعة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة وإظهارها في بند مستقل ومنفصل بالقوائم المالية المجمعة بعد حقوق الملكية وفي حالة زيادة حصة الأقلية في خسائر كل فترة مالية عن حصصهم في صافي أصول الشركة التابعة يتم تسويتها في حقوق الملكية للشركة المسيطرة
 - يتم ترجمة أصول والتزامات الكيانات الأجنبية بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف في وقت إثبات المعاملة ولأغراض عملية يتم استخدام سعر تقريبي يمثل متوسط سعر الصرف خلال الفترة المالية ، ويتم إدراج الفروق المترتبة الناتجة عن إعادة استخدام التقييم الكيانات الأجنبية في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بالميزانية المجمعة وأيضاً الدخل الشامل فروق الترجمة ، لا توجد حقوق أقلية لاته يتم امتلاك ١٠٠٪ من حصة الشركة للألم وكذلك لا يوجد شير لانه تم استحواذ الشركة التابعة عند التأسيس (تاريخ التأسيس نفس تاريخ الاستحواذ)
- ٢.٤ إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية
- تمسك الشركة بحساباتها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقييم الأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.
- أما البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية فيتم تقييمها باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة والبنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة فيتم تقييمها باستخدام سعر الصرف الذي كان سائد وقت تحديد القيم العادلة، على أن يتم إثبات فروق العملة الناتجة في حالة تقييم البنود النقدية وغير النقدية بقائمة الدخل.
- إلا أنه نظراً لاستمرار تحرك أسعار صرف العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٢٣ تحركات غير اعتيادية نتيجة لإنخفاض تدفقات النقد الأجنبي بجمهورية مصر العربية من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار العالمية بصورة غير طبيعية الأمر الذي شكل معه ضغطاً إضافياً على العملة المحلية (الجنيه المصري) مما استوجب معه ضرورة تدخل البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحركات أسعار الصرف خلال العام ونتيجة لهذه الأحداث انخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة كبيرة مما ترتب عليه تأثر الشركات التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملات الأجنبية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقاً لسعر الصرف بعد تحريكه مما نتج عنه ضرورة إصدار رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم ٢٨ بتاريخ ١٨٤٧ ١٨٤٧ بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ وذلك من خلال وضع خياراً إضافياً مؤقتاً للفقرة رقم ٢٨ من محاسن المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) أثر التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية "والتي تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق ليتم تطبيق الفقرة (٧) والفقرة (٩) اختياريًا للشركة

وتنص الفقرة (٩) على :

يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة سعر صرف العملات الأجنبية سواء كانت عملة القيد لديها هي الجنيه المصري أو أية عملة أجنبية أخرى أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال تلك الفترة بالإضافة إلى الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ إقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة باستخدام سعر الصرف المستخدم في ذلك التاريخ مخصصاً منها أي فروق ترجمة عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول وفقاً للفقرة ٧ من هذا الملحق.

وذلك باعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب تحركات سعر الصرف غير الاعتيادية .

٢.٥.٥ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

٢.٥.٥.١ الاعتراف والقياس

تُعرض الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك و أي اضمحلال في قيمتها، و يتم إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك بطريقة القسط الثابت و تحميله على قائمة الدخل على مدار العمر الافتراضي المقرر لكل نوع من أنواع الأصول وفقاً لمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الإهلاك
أجهزة و معدات	١٠٪
وسائل نقل و انتقال	١٠٪
أثاث ومعدات مكاتب	١٠٪
أجهزة كهربائية	٣٣,٣٣٪
أجهزة حاسب آلي	٣٣,٣٣٪

يتم البدء في إهلاك الأصل عندما يكون الأصل صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لاجله وفي تاريخ القوائم المالية تتم إعادة النظر في طرق الإهلاك والاعمار الانتاجية للأصول وقيمتها التخريدية.

يتم احتساب إهلاك إضافي للألات والمعدات والخلطات المشتراه جديدة خلال سنة الشراء بنسبة ٢٥٪ من قيمتها يتم إثباته بقائمة الدخل على أن يتم إهلاك الباقي وقدره ٧٥٪ من تكلفة الأصل بالنسب المعتادة وحسب العمر الانتاجي له.

عندما تتجاوز قيمة أصل القيمة المتوقع استردادها من التشغيل فإنه يتم تخفيض هذه القيمة على الفور إلى القيمة المتوقع استردادها ، أرباح وخسائر الاستبعاد يتم تحديدها بمقارنة القيمة البيعية بصافي القيمة الدفترية ويعترف بها ضمن الإيرادات بقائمة الدخل .

يتم تحميل تكاليف الصيانة والإصلاح على قائمة الدخل عن السنة المالية التي حدثت فيها بينما يتم رسملة و تكلفة التجديدات الجوهرية على تكلفة الأصل عندما يكون من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للشركة عن المنافع الأصلية المقدرة عند اقتناء الأصل ، وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي للأصل أو على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذه التجديدات أيهما أقل.

٢.٥.٥.٢ التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والاعمار الانتاجية لها و طرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

٢.٥.٥.٣ الاضمحلال في قيمة الأصول

يتم مراجعة قيمة الأصول في تاريخ القوائم المالية لتقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل وفي حالة وجود مثل ذلك المؤشر يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل ومقارنته مع القيمة الدفترية ، يتم إثبات خسائر الاضمحلال والتي تمثل زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية في قائمة الدخل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ المركز المالي وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال.

٢.٥.٦ الأصول غير الملموسة

تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذي تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، يتم إعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصصاً منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة و وجدت - و التي تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.



٢,٧. مشروعات تحت التنفيذ
- يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل .

٢,٨. تقييم الأعمال تحت التنفيذ :
- تشمل الأعمال تحت التنفيذ علي كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للوصول بالعمليات المسندة الى الشركة للوصول الى مرحلة الإتمام ، و يتم تقييم الأعمال تحت التنفيذ وفقاً للتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ، و ذلك في العمليات التي تمتد لأكثر من فترة ضريبية .

٢,٩. الاستثمارات:
٢,٩,١. استثمارات في شركات تابعة:
- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التي تسيطر عليها الشركة من خلال مساهمين في المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها عليها ضمن الاستثمارات في شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة – تكلفة الاقتناء- في تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد – تحميلاً على قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢,٩,٢. استثمارات في شركات شقيقة:
- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التي تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة في تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية باتباع أسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المستقلة و ذلك بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة أو في نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنه.

٢,١٠. اضمحلال الأصول:
٢,١٠,١. الأصول المالية:
- تطبيق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية للأصل المالي منذ الاعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى و التي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغيراً جوهرياً (سلبياً) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.
- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلي بها لتطبيق العوامل الكمية في تقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير في نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلي الأصلي ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدي الى تحويل جميع الأصول في النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

- المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:**
- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
 - تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان – تحدد الشركة التعثر في السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).
 - عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً:
 - اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
 - من المحتمل أن يدخل العميل في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
 - يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
 - تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
 - **المرحلة الأولى:** الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهراً.
 - **المرحلة الثانية:** الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التنفيذ، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
 - **المرحلة الثالثة:** الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها و الذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢.١٠.٢. اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و في حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الاضمحلال.

٢.١١. الأدوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

٢.١١.١. الاعتراف و القياس الأولى:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢.١١.٢. الأصول المالية – التوبيو و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولى يتم توبيو الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة توبيو الأصول المالية بعد الإعراف الأولى إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و في نفس الوقت توبيو جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأولى من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

- يتم تبويب الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية،
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما،
- و ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي و الفائدة القانم.
- عند الإعراف الأولى باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى و لا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، و هذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإعراف الأولى فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلا ماليا يستوفى المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإعراف (يشار إليه أحيانا- على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذي قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر انتمائية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٢.١١.٣. الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
 - تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٢.١٠.٣. الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل و فائدة:

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، و مقابل المخاطر الإنتمائية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوى على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
 - الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
 - ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
 - الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
 - يتمشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصول المالية و الفائدة على المبلغ الأساسي المستحق، و الذي قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخضم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر).
 - يتم التعامل معيا على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعراف الأولى.

٥.١٠.٣. الأصول المالية – القياس اللاحق و الأرباح أو الخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، و يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح أو الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح أو الخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح أو خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر.
	صافي الأرباح أو الخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح أو الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبها ليصبح ضمن الأرباح أو الخسائر.
	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.
	صافي الأرباح أو الخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٦.١٠.٣. الإلتزامات المالية – التبويب و القياس اللاحق و الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولى. يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الاعتراف بمصروف الفوائد و أرباح أو خسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر، بالنسبة للأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح أو الخسائر.

٧.١٠.٣. الاستبعاد:

الأصول المالية:

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية:

يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، و في هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر.



٨.١٠.٣. مقاصة الأدوات المالية:

تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:
يكون لدى الشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات في أن واحد.

٩.١٠.٣. الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و في حالة توافر شروط محددة.
المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعترا ف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعترا ف بأى تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٢.١٢. أوراق القبض :

تتمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتاريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعترا ف الأولى لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التى تعتبر أدوات قابلة للتداول في تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخضم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض باتباع سعر الفائدة السوقي للأدوات المالية، استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر).

٢.١٣. المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدى قائم أو مستدل على من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنا ف اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام و يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

٢.١٤. الموردون و أوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

تثبت ارصدة الموردين و أوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .
٢.١٥. الإقتراض بالفائدة :

يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئيا بالقيم التى تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التى تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعترا ف المبني على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض :

تتمثل رسملة تكاليف الإقتراض في قيمة المصروفات و التكاليف و الأعباء التمويلية و الناتجة عن الحصول على قروض أو تسهيلات بنكية سواء لتمويل اقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل الموهل للرسملة و التى كان من الممكن تجنبها إن لم يتم الإستحوا ذ على تلك الأصول، و يتم بدء تلك الرسملة عند بدء الإنفاق على الأصل الموهل و التكبد الفعلي لتكاليف الإقتراض بالإضافة إلى إستمرار تنفيذ الأعمال المرتبطة بذلك الأصل و يتم التوقف عن الإستمرار في الرسملة عند تمام إكتمال الأصل الموهل سواءا للاستخدام أو للبيع، كما لا يعد من تكاليف الإقتراض القابلة للرسملة التكاليف و فوائد التقسيط غير المرتبطة بالإقتراض المباشر و التى يتم تحميلها مباشرة على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) عند تحققها بالإضافة للفوائد الخاصة بالفترا ت التى تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعال للأصل.

٢.١٦. الاحتياطي القانوني:

تطبقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة فإنه يتم استقطاع ٥٪ من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني حتى يبلغ ٥٠٪ من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تبين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة .

٢.١٧. توزيعات الأرباح:

يتم الإعترا ف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .



٢.١٨. تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتحويل السلعة أو الخدمة للعميل وذلك عند نقل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل.

تقوم الشركة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء باتباع نموذج مكون من خمس خطوات كما هو مذكور في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)

الخطوة (١) تحديد العقد (العقود) مع العميل. يعرف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ وتوضح الأسس والمعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢): تحديد التزامات الأداء في العقد. إن التزام الأداء هو عبارة عن تعهد ينص عليه العقد مع العميل بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الخطوة (٣) : تحديد سعر المعاملة يمثل سعر المعاملة مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤): تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المنصوص عليها في العقد بالنسبة للعقود التي تشتمل على أكثر من التزام أداء ، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة على كل التزام أداء وذلك بالمبلغ الذي تتوقع الشركة أن تكون لها الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) إثبات الإيراد عند وفاء الشركة بكل التزام أداء تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وإثبات الإيراد على مدى زمني، إذا ما تم الوفاء بأحد الضوابط التالية:

(أ) يتلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة ويستهلكها في ذات الوقت الذي تقوم فيه المنشأة بالأداء.
(ب) يترتب على أداء المنشأة إنشاء أو تحسين الأصل الذي يسيطر عليه العميل في الوقت نفسه الذي يتم فيه تشييد الأصل أو تحسينه.

(ج) لا يترتب على أداء المنشأة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل لديها، وأن للشركة حق واجب النفاذ في دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- بالنسبة للالتزامات الأداء، فإنه في حالة عدم الوفاء بأي من الشروط أعلاه، يتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن التي يتم الوفاء بالتزام الأداء فيها. - في حالة وفاء الشركة بالتزام الأداء عن طرق تقديم الخدمات التي تم التعهد بها، فإن ذلك يؤدي إلى إنشاء أصل مبني على عقد مقابل العوض المكتسب من الأداء، وفي حالة زيادة العوض الذي يستلمه العميل عن مبلغ الإيرادات التي تم إثباتها، فقد ينشأ عن ذلك التزام عقد.

- تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم أو المستحق القبض، بعد الأخذ بعين الاعتبار شروط السداد المتعاقد عليها، وبعد استبعاد الضرائب والرسوم، تقوم الشركة بمراجعة ترتيبات الإيرادات وفق معايير محددة للتأكد فيما إذا كانت تعمل كإصدار أو وكيل. - يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن تتدفق عنه المنافع الاقتصادية للشركة، وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف، إذ ينطبق ذلك بشكل موثوق به.

إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) يتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية :
استيفاء التزامات الأداء

يجب على الشركة إجراء تقويم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناء على الاتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ حتى تاريخه
وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني وإذا لم يكن ذلك هو الحال فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن

بالنسبة لبيع البضاعة تثبت الأورادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في اتفاقيتها مع العملاء ، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد استيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تمويلها إلى العميل .

بالإضافة إلى ذلك : فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقود مع العملاء

اختارات الشركة للإيرادات الشركة طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الإيراد على الأعمال الهندسية بالاييرادات على مدى زمني، تعتبر كإن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء توفر أفضل مرجع أدات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود المدخلات لاستيفاء التزام الأداء بالإضافة لتكلفة استيفاء الالتزام التعاقد مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصوف للجهود والخدمات.



أمور أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعبد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعبد بها إلى العميل ، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير باستخدام القيمة المتوقعة وكذا لأنواع مماثلة من العقود.

٢.١٩. إيرادات الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي ، ويتم إدراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل.

٢.٢٠. إيرادات من شركات تابعة وشقيقة

يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في شركات شقيقة والناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها وطبقاً لنسبة المساهمة بها، بالإضافة للتغير في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبند التي لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والناتجة عن أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة في استلام تلك الإيرادات والعوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلي أيهما أكثر تحديداً. ويتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدي أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخل المجموعة لدى إعدادها.

٢.٢١. إيرادات استثمارات عقارية

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار في استثمارات عقارية عند إتمام أو اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات ونقل ملكيتها - مبدئياً - إلى المشتري ، وتثبت تلك الإيرادات أرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الاستثمارات وبين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن استغلال وتأجير تلك الاستثمارات للغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢.٢٢. المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

٢.٢٣. التقديرات المحاسبية :

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢.٢٤. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ بين المنشأة وبين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة وذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة وبين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوى على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتطلق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الأطراف والتي يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢.٢٥. قائمة التدفقات النقدية :

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة. ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة النقدية والودائع لاجل لمدة تزيد عن ٣ شهور واذن الخزانة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢.٢٦. النقدية وما في حكمها :

تتضمن النقدية وما في حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لإخطار هامة للتغير في قيمتها العادلة وحكمها بالبنوك. الشركة في إدارة التزاماتها قصيرة الاجل. لأغراض إعداد القوائم المالية فإن النقدية وما في حكمها تتمثل في النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لاجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر .

٢,٢٧. ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة :

- يتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة
- كما يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي
- هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة. عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية

٢,٢٨. نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسي في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية و المستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحاً بعامل الوقت..

٢,٢٩. العمليات غير المستمرة :

تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطأ تجارياً كبيراً مستقلاً أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها. يتم التبويب كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقاً ، و يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بافتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٢,٣٠. أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية.
ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٢,٣١. سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطات (بخلاف الاحتياطي القانوني) :

طبقاً لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فإنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني.

وبعد إجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الأرباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسي.

٢,٣٢. مزايا العاملين:

٢,٣٢,١. نظام المعاشات للعاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق ، و وفقاً لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢,٣٣. حصة العاملين في الأرباح

تدفع الشركة حصة العاملين في الأرباح بواقع ١٠% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطي القانوني و الخسائر المرحلة (إن وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعترف المجموعة العامة لمساهمي الشركة.



٢,٣٤. علاوة الإصدار:

تتمثل علاوة الإصدار في الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الاسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافي قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافي العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطي خاص تقررر الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٢,٣٥. عقود التأجير:

أ- عقود تأجير الأصول:

يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس التزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير.

القياس اللاحق

- في نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاملاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجي أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال في قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.

- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس التزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.

و إذا حدث تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم في تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

في حالة البيع مع إعادة الإئجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الاقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالي:

تحويل الأصل يمثل عملية بيع:

يتم إثبات الأصل كحق انتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة في البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ج- الإعفاءات من الإعتراف:

قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار النحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة

٢,٣٦. الاستثمارات في شركات تابعة :-

يتم التسجيل للاستثمارات الشركات التابعة اذا زاد الملكية عن ٥٠٪ من الاسهم الشركة التابعة مع الاخذ في الاعتبار ان تلك النسبة مؤشرا فقط ولكن هناك المعيار الاساسي للتسجيل وهو السيطرة ويتم تحديد السيطرة طبقا للشرطين هما :

١- الشرط الاول :- القوة والنفوذ داخل المجلس الادارة وتتمثل في على سبيل المثال لا الحصر

- ليا الحق في تسعير سعر البيع

- ليا الحق في ادارة الاصول المالية والغير لمالية

- ليا الحق في شراء او بيع الاصول

- ليا الحق في البحث او تطوير منتج جديد

- ليم حق التصويت داخل المجلس الادارة والتعين والعزل داخل المجلس

٢- الشرط الثاني :- له الحق في التأثير على العوائد المتغيرة (توزيع الارباح - الاستثمارات في الاصول او الاكسبت)

ولا بد من الربط بين الشرطين القوة والعوائد المتغيرة



٢,٣٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

الأدوات المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لطرف والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر وتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية :-
وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر :

مخاطر العملات الأجنبية :

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣,١) من ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية فقد تم تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية المعرضة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

مخاطر سعر الفائدة

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق تقوم الشركة بربط ودائعها بسعر فائدة ثابت نسبياً وذلك لتلافي أثر التغيرات في أسعار الفائدة عكسياً على نتائج الأعمال وأصولها والتزاماتها المالية

مخاطر السعر

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية كنتيجة للتغيرات في أسعار السوق بصرف النظر عما إذا كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل متعلقة بالأداة المالية أو مصدرها أو العوامل المؤثرة في كافة الأدوات التي يتم تداولها في السوق، ولا تشمل مخاطر السوق إمكانية الخسارة فقط، ولكن تشمل كذلك إمكانية الربح.

خطر الائتمان

- في مخاطر إخفاق أحد أطراف الإداة المالية في تسوية التزام معين مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية وتعمل الشركة للحد من هذا الخطر بالتعامل مع أطراف ذوي غطاء ائتماني مناسب مع وضع شروط وضمانات ملائمة للعقود كما أنه لا تزيد المبالغ المعرضة لخطر الائتمان عن تلك المدرجة بالميزانية.

خطر السيولة

- هي مخاطر تعرض الشركة لصعوبات في جمع الأموال اللازمة للوفاء بارتباطاتها المتعلقة بالأدوات المالية وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الأصل المالي بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة وطبقاً لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة التزامات الشركة الجارية بما يؤثر على تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

القيمة العادلة للأدوات المالية :

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٨/٣) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .

خطر السوق:

- يتمثل خطر السوق في التغيرات في الأسعار و التي تنشأ من التغير في أسعار الصرف و الفوائد و أسعار الأوراق المالية التي قد تؤثر على إيرادات الشركة أو تكلفه احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

خطر الاستثمار:

- يتمثل الاستثمار في انخفاض المحتمل في العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر في رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الاستثمار في أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبياً ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب في محفظة الأوراق المالية في كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة في إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و إعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع في الإستثمار في القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبياً.

٢,٣٨. الأرقام المقارنة :

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.



شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية "شركة مساهمة مصرية"
القرائن المالية النورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

٤. الأصول الثابتة (بالصافي)

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	الأرضي	أجهزة ومعدات	وسائط نقل وانتقال	أثاث ومعدات	أجهزة كمبيوترية	أجهزة حاسب إلى	الإجمالي
جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	١١,٩٥٢,٩١٢	--	--	٩٢,٩٢١	٣٥١,٢٢٧	١٣,١٤٧,٨٣٠
الإستقلات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	٧٣,٢٢٨
الإستقلات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	(٢٩,٠٥٩)
فرق ترجمة	--	١٤٧,٧٧٨	--	--	--	--	١٩٦,٣٤٤
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	١٢,١٠٠,٧٩٠	--	--	٩٢,٩٢١	٣٥١,٢٢٧	١٣,٨٨٨,٣٤٣
إهلاك الفترة	--	٧,٣٨١,٤٤٣	--	--	٩١,٧٦٨	٢٤٤,١٨٠	٧,٨٥٧,٤٢٠
إهلاك الفترة	--	١٤٦,٠٩٧	--	--	٢٣٦	١٢,٠٨٠	١٦٩,٨٢٣
مجموع إهلاك الاستقلات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	(٢,٤٢٦)
فرق ترجمة	--	١٢,٧٤٥	--	--	--	--	٢١,٧٩٥
صافي الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢٦	--	٧,٥٤١,٢٨٥	--	--	٩٢,٠٠٤	٢٥٧,٢٦٠	٨,٠٤٦,٦١١
صافي القيمة التقريرية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	٤,٥٥٩,٤٥٥	--	--	١,٩١٧	٩٢,٩١٧	٥,٨٤١,٧٣٩
صافي القيمة التقريرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٤,٥٧١,٥١٩	--	--	٢,١٥٣	١٠,٧٠٤٧	٥,٧٩٠,٤١٠
قيمة الأصول الموهبة لفترة	--	٦,٢٤٥,٠٢٢	--	--	٩١,٤٢١	١٩٤,٥٥١	٦,٥٦٩,٣٠٨

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الأرضي	أجهزة ومعدات	وسائط نقل وانتقال	أثاث ومعدات	جنيته مصري	أجهزة كمبيوترية	أجهزة حاسب إلى	جنيته مصري	جنيته مصري	الإجمالي
التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٩,٠٤٢,٨١٤	٥٦٧,٣٥٥	--	٣٦,٠٧١٨	٩١,٤٢١	٢٤٦,٠١١	٢٤٦,٠١١	١١,١٢٨,٣١٩	١١,١٢٨,٣١٩
الإستقلات خلال العام	--	٢,٩٢٨,١٢٣	--	--	٨٥,٢٦٠	٢,٥٠٠	١٠,٥٢١٦	١٠,٥٢١٦	٢,١٢١,٨٩٩	٢,١٢١,٨٩٩
فرق ترجمة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(٣٥٠,٢٢٢)
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	١١,٩٧٠,٩٣٧	--	--	٤٢٩,٢٢١	٩٣,٩٢١	٢٥٦,٥٣٧	٢٥٦,٥٣٧	١٣,٢٤٧,٨٣٠	١٣,٢٤٧,٨٣٠
مجموع الإهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٥	--	٦,٩٨٤,١١٢	٤٧٩,١٦٧	--	١٠,٤١٠,٣	٩١,٤٢١	٢١١,٦٧٨	٢١١,٦٧٨	٧,٨٧١,٤٨١	٧,٨٧١,٤٨١
إهلاك العام	--	٣٩٩,٧٣٦	٤٢,٥٥١	--	٣٧,١٨٩	٢٤٧	٣٢,٥٠٢	٣٢,٥٠٢	٥١٢,٣٢٥	٥١٢,٣٢٥
مجموع إهلاك الاستقلات خلال العام	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(٥٢٢,١١٨)
فرق ترجمة	--	(٢,٤٠٥)	--	--	--	--	--	--	--	(٤,١٦٨)
صافي الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	--	٧,٣٨٣,٨٤٨	--	--	١٤٠,٠٢٩	٩١,٧٦٨	٢٤٤,١٨٠	٢٤٤,١٨٠	٧,٨٥٧,٤٢٠	٧,٨٥٧,٤٢٠
صافي القيمة التقريرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٤,٥٦٩,١١٤	--	--	٢٨٩,١٩١	٢,١٥٣	١٠,٧٠٤٧	١٠,٧٠٤٧	٥,٧٩٠,٤١٠	٥,٧٩٠,٤١٠
صافي القيمة التقريرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨٢٠,٠٠٠	٤,٥٨٧,٠٠٢	--	--	٢٥٦,١١٥	٢,١٥٣	١٠,٧٠٤٧	١٠,٧٠٤٧	٥,٧٩٠,٤١٠	٥,٧٩٠,٤١٠
قيمة الأصول الموهبة لفترة	--	٦,٢٤٥,٠٢٢	--	--	٢٨,٣١٤	٩١,٤٢١	١٩٤,٥٥١	١٩٤,٥٥١	٦,٥٦٩,٣٠٨	٦,٥٦٩,٣٠٨



٥. أصول حق إنتفاع (بالصافي)

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	بيان
٠	٧٣٩,٥٠٩	التكلفة في أول الفترة
٧٣٩,٥٠٩	٠	إضافات خلال الفترة
--	--	استبعادات خلال الفترة
٧٣٩,٥٠٩	٧٣٩,٥٠٩	التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٦
٠	٣١١,٦٤٣	مجمع الاستهلاك
٣١١,٦٤٣	٩٠,٢٠١	مجمع الاستهلاك في أول الفترة
--	--	استهلاك الفترة
٣١١,٦٤٣	٤٠١,٨٤٤	استبعاد الاستهلاكات
٤٢٧,٨٦٦	٣٣٧,٦٦٥	مجمع الاستهلاكات في ٣١ مارس ٢٠٢٦
		صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

التزامات عقود التأجير

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	بيان
٠	٤٩١,٦٥١	الرصيد في بداية الفترة
٧٣٩,٥٠٩	٠	إضافات خلال الفترة
(٣٥٤,٦٠٠)	(١١٧,٢٠٠)	(يخصم)
--	--	المسدد خلال الفترة
١٠٦,٧٤٢	٢٤,٤٢٩	الاستبعادات
٤٩١,٦٥١	٣٩٨,٨٨٠	(يضاف)
٨٧,٨٦٤	٣٠,٤٠٦	فائدة التزام التأجير
٤٠٣,٧٨٧	٣٦٨,٤٧٤	الرصيد في نهاية الفترة
٤٩١,٦٥١	٣٩٨,٨٨٠	التزام عقد الإيجار - غير متداول
		التزام عقد الإيجار - متداول

٦. أعمال تحت التنفيذ

الرصيد في ٢٠٢٥/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠٢٦/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٤,٦٣٣,٢٩٧	٤٩,٦٥٣,٣٢٠	أعمال تحت التنفيذ
٤٤,٦٣٣,٢٩٧	٤٩,٦٥٣,٣٢٠	الإجمالي



٧. العملاء

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦,٦٣٣,٧٢١	٤,٨٦٧,٩٧٨	العملاء
٦,٦٣٣,٧٢١	٤,٨٦٧,٩٧٨	إجمالي العملاء
(٧٠٦,٩٣٢)	(٨٥٤,٦٩٢)	(يخصم)
٥,٩٢٦,٧٨٩	٤,٠١٣,٢٨٦	الاضمحلال في قيمة العملاء
		الصافي

يتمثل رصيد الاضمحلال في قيمة العملاء في الآتي :-

٣٦٤,١٣٢	٧٠٦,٩٣٢	الرصيد في أول الفترة
٣٤٢,٨٠٠	١٤٧,٧٦٠	المكون خلال الفترة
٧٠٦,٩٣٢	٨٥٤,٦٩٢	الرصيد في آخر الفترة

٨. المدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢,٤٧٦,٣٧٣	٢,٤٧٦,٣٧٣	مصلحة الضرائب - خصم من المتبع
١١٥,٨١٧	.	مصلحة الضرائب - ضرائب القيمة المضافة
٣,٨٣٠,٦٤٩	٤,٧٥٩,٩٩٦	أمانات لدي الغير - تأمين أعمال
٣٠٢,٥٠٠	٣٠٢,٥٠٠	مدينو شراء أصول
٨٥٣,٨٤٣	٢,٠١٥,١٩٣	موردين دفعات مقدمة
٣٠٥,٥٨٥	٣٢٨,٢٢١	أرصدة مدينة أخرى
٧,٨٨٤,٧٦٧	٩,٨٨٢,٢٨٣	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
		(يخصم)
(١٢,٩٦٨)	(١٦,٢٩٠)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٨٧١,٧٩٩	٩,٨٦٥,٩٩٣	الصافي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

٩. النقدية وما في حكمها

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢,٦٤٣,٧٧٩	٢,٣٣٦,٥٩٥	نقدية بالبنوك - حسابات جارية عملة محلية
٨٧٧	١,٣١٠,٨٤٩	نقدية بالبنوك - حسابات جارية عملة أجنبية
٢,٥٤١,١٤٨	٢,٦٧٠,٢٧٤	نقدية بالصندوق
٥,١٨٥,٨٠٤	٦,٣١٧,٧١٨	إجمالي النقدية وما في حكمها
		(يخصم)
(٢٦)	(٢٠,٨٨١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
	٦,٢٩٦,٨٣٧	صافي النقدية وما في حكمها



١٠. رأس المال

رأس المال المرخص به :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري).

رأس المال المصدر والمدفوع

* حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) موزعاً على عدد ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثة مليون سهم) والقيمة الاسمية للسهم ١ جنيه (واحد جنيه مصري) ، وبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (سبعمائة وخمسون ألف جنيه مصري).

* بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٠ تم استكمال سداد الربع الثاني من رأس المال المصدر عن طريق الإيداع النقدي بخزينة الشركة ليصبح رأس المال المدفوع بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) ، وتم التأشير بالسجل التجاري.

* بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١١ تم استكمال سداد رأس المال المصدر عن طريق الإيداع النقدي بخزينة الشركة ليصبح رأس المال المدفوع بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) ، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٢.

* بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٣ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١ جنيه إلى ٢٠ قرش ليصبح عدد الاسهم من ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثة مليون سهم) إلى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة عشر مليون سهم) والابقاء على رأس المال كما هو وذلك عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم وتبعاً لذلك تم تعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة ، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٣.

* بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثني عشرة مليون جنيه مصري) بزيادة نقدية قدرها ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (تسعة مليون جنيه مصري) موزعة على ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة وأربعون مليون سهم) بالقيمة الاسمية البالغة ٢٠ قرش فقط لاغير (فقط عشرون قرشاً لاغير) ، ليصبح رأس المصدر والمدفوع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثني عشرة مليون جنيه مصري) موزع على ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ستون مليون سهم) وذلك عن طريق الإكتتاب النقدي لقدامي المساهمين اعمالاً بحق الأولوية وتفويض مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة في ضوء ما تسفر عنه نتيجة الاكتتاب في الزيادة والافراج عن المبالغ المسددة بالبنك تحت حساب الزيادة ، كما تمت الموافقة على عدم تداول حق الإكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي، وتم ادراج الاسهم بعد الزيادة على قاعده البيانات من بداية الجلسة ٢٠١٦/٦/١٦.

* بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٩ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثني عشرة مليون جنيه مصري) إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسة عشرة مليون جنيه مصري) بزيادة قدرها ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) موزعة على ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثون مليون سهم) بالقيمة الاسمية البالغة ١٠ قرش فقط لاغير (فقط عشرة قروش لاغير) ، ليصبح رأس المصدر والمدفوع ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسة عشرة مليون جنيه مصري) موزع على ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائة وخمسون مليون سهم) وذلك عن طريق الارباح المرحله باسهم مجانية للمساهمين وتفويض مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة في ضوء ما تسفر عنه نتيجة الزيادة رأس المال باسهم مجانية من الارباح المرحله ، وتم التأشير في السجل للزيادة رأس المال بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع في السجل التجاري إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسة عشرة مليون جنيه مصري) وتجزئه السهم من ٢٠ قرش إلى ١٠ قروش وإجمالي عدد الاسهم المقيدة بمصر المقاصه ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائة وخمسون مليون سهم) علماً أن إجمالي عدد الاسهم حره التداول ٨٨,٧٧٩,٤٤٠ سهم بنسبه ٥٩,١٨٪.

* بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣ تم الموافقة و التأشير على السجل التجاري بزيادة رأس المال بقيمة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (أربعة عشرة مليون جنيه مصري) موزعه على عدد ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائة وأربعون مليون سهم) بقيمه اسمية ١٠ قروش عن طريق الاكتتاب العام والأرصدة الدائنة لجاري المساهمين من خلال الفحص المستندى (قطاع الاداء الاقتصادي) ليصبح رأس المال ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (تسعة وعشرون مليون جنيه مصري).

* تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٥ بزيادة رأس المال ليصبح رأس المال ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسون مليون جنيه مصري) وتم الزيادة من خلال الفحص المستندى (قطاع الاداء الاقتصادي) للارصده الدائنه وكذلك من الاكتتاب العام.

١٠,٢ شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (الشركة التابعة):

بلغ رأس مال الشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية – المحدودة – شركة الشخص الواحد ١,١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وتم التأشير على السجل التجاري بالمملكة العربية السعودية ، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٠١٠٨٧٧٥٩٥ – بتاريخ ١٠/شعبان/١٤٤٤ هجراً – ٢/مارس/٢٠٢٣ ميلادياً



١١. بنوك دائنة

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	٣,٢٣٩	البنك العربي الأفريقي
٨٧٥	--	البنك الأهلي المصري
٨٧٥	٣,٢٣٩	إجمالي بنوك دائنة

١٢. المخصصات

الرصيد في ٢٠٢٦/٠٣/٣١	فرق ترجمة	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٦/٠١/٠١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٦١٠,٠٠٠	--	--	٦١٠,٠٠٠	مخصصات مطالبات
١,٤٩١,٤٤٧	١٨٠,٢٤٢	١٢٧,٤٥٦	١,١٨٣,٧٤٩	مخصصات أخرى
٢,١٠١,٤٤٧	--	١٢٧,٤٥٦	١,٧٩٣,٧٤٩	الإجمالي

١٣. الموردون

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨,٦٣٢,٨٨١	١٠,٢٢٧,٣٩٢	الموردون
٨,٦٣٢,٨٨١	١٠,٢٢٧,٣٩٢	إجمالي

١٤. مصلحه الضرائب و هيئة الزكاة

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢,٢٩٥,٨٨٩	٢,٣١٩,٧٧٥	مصلحة الضرائب - ضريبة كسب العمل
٣٨٤,٣٠٥	٣٣٣,٣٢٠	مصلحة الضرائب - ضرائب خصم للغير
-	٦٤,٤٣٦	مصلحة الضرائب - ضرائب القيمة المضافة
١,٦٠١,٥٥٢	٨٨٧,٤٤٩	هيئة الزكاة و الضرائب بالسعودية
٤,٢٨١,٧٤٦	٣,٦٠٤,٩٨٠	الإجمالي

١٥. مستحق من أطراف ذات علاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في مساهمي الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يمتلك فيها المساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أسهم تخول لهم ممارسة نفوذ جوهري على هذه الشركات والشركات التابعة وفيما يلي بيان بأهم المعاملات التي تمت خلال الفترة وأرصدة الأطراف ذات العلاقة في تاريخ القوائم المالية المجمعة:

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	حجم التعاملات	طبيعة التعاملات	نوع الطرف	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري			
٧,٥٥٢,٤٠٩	١٣,٣٢٥,٩٦٢	٥,٧٧٣,٥٥٣	تمويل	مساهم ، رئيس	جاري المساهمين
٧,٥٥٢,٤٠٩	١٣,٣٢٥,٩٦٢				إجمالي المستحق من أطراف ذات علاقة



١٦. الدائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣,٢١٠,٩٧٠	٤,٩٧٨,٥٧٠	مصرفات مستحقة
٥٨,٣٤٥	٥٨,٣٤٥	المساهمة التكافلية
١,٤٧٨,٢٨٣	١,٦٠٢,٢٦٢	عملاء دفعات مقدمة
١٥,٠٠٠	٤٦,٣١٢	هيئة التأمينات الاجتماعية
٤,٧٦٢,٥٩٨	٦,٦٨٥,٤٨٩	اجمالى الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

١٧. مصرفات إدارية وعمومية

عن الفترة المالية المنتهية في		
من ٢٠٢٥/٠١/٠١	من ٢٠٢٦/٠١/٠١	
حتى ٢٠٢٥/٣/٣١	حتى ٢٠٢٦/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢,٥٧٥,٤٨٧	٣,٠٧٥,٦٤٥	أجور ومرتبات و ما في حكمها
٣٥,٣٣١	٥١,٥٤٣	إهلاكات إدارية
--	٩٠,٢٠١	إهلاك أصول حق الانتفاع
٢,٠٥٥,٨٠١	١,٢٣٤,٧٧٨	مصرفات إدارية و عمومية أخرى
٤,٦٦٦,٦١٩	٤,٤٥٢,١٦٧	اجمالى مصرفات إدارية وعمومية

١٨. نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

من ٢٠٢٥/٠١/٠١	من ٢٠٢٦/٠١/٠١	
حتى ٢٠٢٥/٣/٣١	حتى ٢٠٢٦/٣/٣١	
(٢,٠٤١,٣٩٥)	(٥,٣١٠,٤٢٠)	صافي خسائر الفترة بعد الضرائب
(٢,٠٤١,٣٩٥)	(٥,٣١٠,٤٢٠)	حصة المساهمين في خسائر الفترة
٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	عدد الأسهم خلال الفترة
(٠,٠٠٤١)	(٠,٠١٠٦)	نصيب السهم في صافي خسائر الفترة



١٩. إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

- أ- خطر الائتمان
- ب- خطر السيولة
- ج- خطر السوق
- د- خطر العملة
- هـ- خطر سعر الفائدة

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة السنوية.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بذلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

أ- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء الشركة والمدينون الآخرون.

ب- العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، كما يتأثر بالخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان. كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية. وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حيز مقدمة وكذلك شيكات بكامل قيمة مبيعاتها مقدما قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

ب- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها. إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والدرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

ج- خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة التي يمكن أن تؤثر على إيرادات ومصروفات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

د- خطر التغير في سعر صرف العملات الأجنبية

لا تتعرض الشركة لخطر العملة على المبيعات والأصول المالية بالعملات الأجنبية حيث أن جميع المعاملات بالجنيه المصري .

١٩.١ خطر الائتمان

تتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان الذي تتعرض له الشركة، ويبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ المركز المالي كما يلي:

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٣/٣١	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم
٦,٦٣٣,٧٢١	٤,٨٦٧,٩٧٨	(٧)
٧,٨٨٤,٧٦٧	٩,٨٨٢,٢٨٣	(٨)
٧,٥٥٢,٤٠٩	١٣,٣٢٥,٩٦٢	(١٥)
٢,٦٤٤,٦٥٦	٣,٦٤٧,٤٤٤	(٩)
٢٤,٧١٥,٥٥٣	٣١,٧٢٣,٦٦٧	

إدارة رأس المال

لغرض إدارة رأس مال الشركة، يشمل رأس المال المدفوع وجميع احتياطات حقوق الملكية الأخرى الخاصة بمساهمي الشركة. تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال الخاص بها وإجراء التعديلات عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل وكذا لمعالجة التطورات المستقبلية للنشاط. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنة، ولا تخضع الشركة لأي متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.



٢٠. الموقف القانوني

طبقاً للبيان المقدم من المستشار القانوني للشركة ، لا توجد قضايا مرفوعة يترتب عليها التزامات على الشركة.

٢١. الموقف الضريبي

٢١.١. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية شركة مساهمة مصرية (الشركة المسيطرة)

الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية

- الشركة منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية.
- تم فحص الشركة عن عام ٢٠١٠ وظهر الفحص فروق وتم السداد.
- تم تقديم الإقرار الضريبي في الميعاد القانوني المحدد له و تم سداد الضرائب المستحقة على الشركة من واقع الإقرار الضريبي.
- ضريبة القيمة المضافة
- تم فحص الشركة عن الفترة من بداية النشاط حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وأسفر الفحص عن بعض فروق تم سدادها.
- في ضوء إصدار قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ قانون ضريبة القيمة المضافة تم تسجيل الشركة وإصدار شهادة التسجيل بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦ ويتم تقديم الإقرارات بصفة دورية في المواعيد القانونية المحددة لها وتم الانتهاء من فحص الشركة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١. وتم إصدار نموذج ١٥ ثم تم الطعن. عليه وقد أسفرت قرار اللجنة الطعن على سقوط حق المأمورية بتعديل الإقرارات حتى ٢٠١٧ وباقي السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ أسفر عن وجود فروقات تم تكوين مخصص لها .
- ضريبة كسب العمل
- تقوم الشركة بعمل الإقرارات بصفة دورية وفي المواعيد القانونية ، و تم فحص الشركة حتى ٢٠١١ وأسفر الفحص عن وجود فروقات وقامت الشركة بسداد اصل الضريبة وعن سنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٣ تم اخطار الشركة بالفحص المستندي وجارى الفحص .
- ضرائب الخصم والتخصيل تحت حساب الضريبة
- قامت الشركة بعمل الإقرارات الضريبة وتقديمها طبقاً للمواعيد القانونية، و لم يتم فحص الشركة دفترياً منذ تاريخ بدء النشاط حتى تاريخه.
- ضريبة الدمغة
- لم يتم فحص الشركة منذ تاريخ بدء النشاط حتى تاريخه.

نظام التأمينات

- يتم سداد التأمينات الاجتماعية بصفة دورية.

٢١.٢. شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة (شركة الشخص الواحد) بالمملكة العربية السعودية (الشركة

التابعة)

أولاً: ضريبة الدخل

- الشركة قامت بتقديم الإقرار الضريبي وتم سداد الضريبة

ثانياً: ضرائب القيمة المضافة

- في ضوء إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية تم تسجيل الشركة وإصدار شهادة التسجيل وتقوم الشركة بعمل الإقرارات الضريبة بصفة دورية

ثالثاً: التأمينات الاجتماعية

- يتم سداد التأمينات الاجتماعية بصفة دورية.

٢٢. أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٢٣. الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى

لا توجد التزامات محتملة خلال العام .

٢٤. الارتباطات الرأسمالية

لا توجد أى ارتباطات مستقبلية للأصول الثابتة.

٢٥. توزيع الأرباح

طبقاً للمادة ٥٥ من النظام الأساسي للشركة يتم توزيع الأرباح كما يلي:

- ٥٪ احتياطي قانوني يتوقف متى بلغ نصف رأس المال المصدر.
- ١٠٪ حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين.
- ٥٪ حصة أولى للمساهمين.
- ١٠٪ مكافأة مجلس الإدارة.
- الباقي حصة ثانية للمساهمين أو يرحد طبقاً لقرار الجمعية العامة للشركة.



٢٦. إصدارات جديدة و تعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ و ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية المجمعة	تاريخ التطبيق
معياري المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "الاستثمار العقاري".	لا يوجد تأثير على القوائم المالية المجمعة للشركة	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة سابقة، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع خفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المعتمدة القائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا الغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الآثار المالية المترتبة من تطبيق التفسير المحاسبي على القوائم المالية المجمعة للشركة.	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.



المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية المجمعة السنوية	تاريخ التطبيق
معياري المحاسبة المصري رقم (٥١) القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط	في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بإضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) " القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط" على ان يطبق المعيار على القوائم المالية المجمعة لأي شركة أو مجموعة تكون عملة النقد الخاص بها في اقتصاديات ذي تضخم مفرط كما يطبق هذا المعيار على أي مجموعة لديها عملة اجنبية (بما في ذلك فرع أو شركة تابعة أو شركة شقيقة أو مشروع مشترك أو غيرها) في اقتصاديات تضخم مفرط ويتطلب هذا المعيار بصورة اساسية تعديل القوائم المالية المعدة بعملة اقتصاد ذي تضخم مفرط	لم يصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتفعيل تطبيق هذا المعيار حتى الان	ويتم العمل بهذا القرار وتفعيله بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه

٢٧. الاحداث الجارية الهامة

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس. وبناء عليه، تم خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى ١٩,٠٪ و ٢٠,٠٪ و ١٩,٥٪، على الترتيب؛ كما تم خفض سعر الائتمان والخصم ليصل إلى ١٩,٥٪. كذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري من ١٨٪ إلى ١٦٪. وتأتي هذه القرارات انعكاساً لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ اندلعت الحرب الامريكية الإسرائيلية علي ايران مما انعكست هذه التداعيات علي المنطقة و خاصة مصر بسبب قربها من الاحداث القائمة ، و بالرغم من ذلك فإنه من السابق لأوانه اجراء تقييم كامل لتأثيرات الحرب كما أنه ليس من الممكن حالياً التنبؤ الي أي مدي سيؤثر المزيد من التصعيد الا انه لا يوجد حالياً أي مؤشر علي حدوث تأثر في أعمال الشركة أو عدم وفاء الشركة بالتزاماتها.

م/ تامر فؤاد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

تامر عثمان

أ/ داليا عمر

العضو المنتدب

داليا عمر

أ/ عبده احمد عبده

المدير المالي

عبده احمد عبده

